برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية

يهدف برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية إلى تعزيز الولوج إلى الخدمات العمومية لفائدة المواطنين و المقاولات وإلى تحسين جودتها. وبشكل ملموس، يدعم البرنامج المبادرات الرامية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها والرفع من مستوى الشفافية وتتبع جودة الخدمات العمومية.

هذا البرنامج سيرافق المغرب في ثلاثة مجالات تحظى بالأولوية في مجال إصلاح الإدارة العمومية وهي: 1) تحسين جودة الخدمات العمومية؛ 2)اللاتركيز الإداري من أجل تقريب الإدارة من المواطن؛3) التحول الرقمي من خلال الإدارة الرقمية.

كما يهدف هذا البرنامج الذي تبلغ قيمته 550 مليون درهم (50 مليون أورو) إلى المساهمة في تحسين ظروف عيش الساكنة وتعزيز قدرة الاقتصاد المغربي على التنافس للرفع من فعالية وشفافية الموارد المستعملة في المرافق العمومية.

ويعد هذا البرنامج استمرارا وإضافة لبرنامج حكامة الذي يرافق التنزيل التشريعي والقانوني والعملي لمبادئ الحكامة الجيدة المنصوص عليها في دستور 2011 في مجال التدبير العمومي.

النتائج المنتظرة:

- تبسيط ورقمنة الإجراءات والمساطر الإدارية التي لها وقع قوي على حياة المواطنين المغاربة والمقاولات المغربية؛
- الرفع من فعالية الإدارة من خلال اتخاذ قرارات أكثر قربا من المستفيدين النهائيين من العمل العمومي وتحسين الحوار مع الفاعلين الجهويين والمحليين؛
- تحسين الشفافية والولوج إلى المعلومات والبيانات المتوفرة لدى الإدارات العمومية.

وعلى المدى البعيد، تتمثل الأهداف الاستراتيجية التي سيساهم فيها هذا البرنامج في ما يلي:

- رقمنة المرافق العمومية بنسبة **100%**؛
- تعميم المعاملات الإلكترونية على جميع الإدارات (التوقيع الإلكتروني والمعاملات المالية).

والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي يدعم المغرب في مجال الحكامة العمومية منذ فترة طويلة. ومن خلال هذا البرنامج الجديد، يستجيب الاتحاد الأوروبي إلى طلب الحكومة المغربية لمرافقتها في التنفيذ الجيد لهذه الاستراتيجيات. وسيمكن هذا البرنامج من تعميق الشراكة حول الأولويات المشتركة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتطوير مؤسسات فعالة ومسؤولة ومفتوحة للجميع وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والمشترك والمستدام خاصة في المجال الرقمي.

ويضع "البيان المشترك حول شراكة متجددة مع بلدان الجوار الجنوبي" تعزيز نظم الحكامة وتحسين الشفافية وضرورة المسائلة ضمن أولويات التعاون وذلك لتعزيز الثقة في المؤسسات والتحول إلى رقمنة القطاع العام.

ويشكل التحول الرقمي بصفته رافعة للجودة وميسرا للولوج إلى الخدمات العمومية أحد المحاور الأساسية التي يُعنى بها الاتحاد الأوروبي سواء داخل الاتحاد أو في إطار شراكاته وتعاونه المالي.